عليه في «ضبط المؤسسة العسكرية» وكسب ولائها لسياسته ــ خلفاً للسادات، يلتزم باسلوبه وفلسفته، ويؤمِّن ابقاء مصر أسيرة للدور الذي اختطه لها السادات والذي يمكنه من كسب ثقة الطبقة البورجوازية، البيروقراطية، الكومبرادورية الحاكمة، بحماية مصالحها وتأمين استمرار ارتباطها بمصالح الرأسمالية العالمية الاحتكارية. ولعل احتفاظ مبارك بالرموز السياسية الأساسية التي اعتمد عليها السادات يفسرٌ الى درجة كبيرة منحى سياسته وآفاق تطورها. ولأن هذه السياسة تجد جذورها وآفاق حركتها في الأسس التي رسمها السادات فاننا نعتقد انه من الضروري الالتفات قليلاً الى الوراء للبحث في المقدمات السياسية، الايديولوجية، الاقتصادية والعسكرية، لسياسة السادات والتي قادت الى هذه الردة الخيانية التي اقدم عليها، والتي حكم بها سلفا مناحي التطور الحتمية المختلفة لنهج مبارك وعلى مختلف الأصعدة.

لقد كانت تصفية آخر مواقع الناصرية، في أيار (مايو) ١٩٧١، بمثابة ازالة لآخر عوامل الكبح الداخلية لعملية الارتداد التدريجي للبورجوازية الجديدة المصرية (التي ترعرعت وتضخمت على انقاض للاقطاع والكومبرادور القديم، وفي احضان عملية فك الحجز عن التطور الرأسمالي بتدخل الدولة الواسع في تراكم راس المال والاستثمار) نحو اليمين، وتدمير الضوابط الناصرية في المسائل الوطنية والقومية، والانفتاح على الطبقات القديمة والسوق الرأسمالية العالمية، والاندفاع بهذا كله وصولاً الى الاستسلام للشروط الاميركية ــ الاسرائيلية. فمنذ اللحظات الأولى لمجيء السادات انتهج سياسة ثابتة ودؤوبة في التهالك المخزي على التسوية الاميركية والارتهان الكامل لشروطها التصفوية، وانساق، بالتالي، وراء سياسة «الخطوة خطوة» الكيسنجرية التي استهدفت في الأساس تفسيخ وحدة الموقف العربي ومحو الايجابيات التي امكن لحرب تشرين الأول (اكتوبر) الوطنية المحدودة ان تحققها، تمهيدا لترسيخ المبدأ الاسرائيلي الرامي إلى تثبيت المفاوضات الثنائية والمباشرة كأساس وحيد لحل قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ومع كل دولة عربية على حدة؛ بحيث يصبح ميزان القوى على الأرض مختلاً بشكل واسع لصالح واشنطن ــ تل ابيب. وعلى هذا الأساس، تابع السادات خطواته المنفردة، بدءاً بمفاوضات الكيلومتر ١٠١، ومروراً باتفاقيتي سيناء الاولى والثانية، وصولا الى رحلة التخاذل الى القدس المحتلة والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح الثنائي المنفرد مع اسرائيل، تكريساً للاستسلام لكافة شروط التسوية الاميركية الاسرائيلية والانحياز الكامل لها، بل والانتقال الى موقع التحالف معها، وإقامة حلف ثلاثي اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري رجعي، تحددت وظيفته في خدمة مخطط الهيمنة الامبريالي في المنطقة.

لقد جاء هذا التحول والارتداد التدريجي في سياسة النظام الساداتي على شكل يستجيب لمصالح الطبقة الحاكمة ذاتها، مما ادى الى تغيير في سياسة النظام ونهجه وبرنامجه ولم يكن، كما يعتقد البعض، «انتقال السلطة من طبقة إلى طبقة اخرى». ان قيمة التأكيد على هذه الحقيقة يبدو ضرورياً، من اجل تفنيد بعض الاتجاهات التي تحاول ان تصور هذه الردة كما لو كانت تحولا نوعياً في الطبيعة الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للسلطة، والتي تبالغ في تقدير اهمية ومدى التمايز الاجتماعي والصراعات المختلفة في داخل النظام وشرائح الطبقة الحاكمة، اسهاما منها في الترويج لامكانية بروز